«الوطني»: أسعار النفط «تتراجع» لانحسار المخاوف من قلة الإمدادات وضعف الآفاق المستقبلية للطلب

■ الولايات المتحدة تستثني مؤقتاً بعض الدول من عقوبات استيراد النفط الإيراني بما في ذلك الصين والهند واليابان

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني انه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط في بداية شهر أكتوبر إلى أعلى مستوياتها في أربعة أعوام، إلا انها مالبثت أن تراجعت بحوالي 18% إلى ان بلغت حوالي 70 دولار للبرميل لمزيج برنت و60 دولار للبرميل لمزيج غرب تكساس المتوسط مع تحول الاتجاه القوي للسوق إلى نزعة تراجعية على خلفية انحسار المخاوف المتعلقة بقلة الإنتاج بسبب العقوبات الامريكية المفروضة على ايران وبالإضافة إلى ارتفاع انتاج النفط الأمريكي إلى مستويات قياسية وضعف الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي والطلب على النفط. وكان قرار إدارة الرئيس ترامب باستثناء ثماني دول من أكبر مستوردي النفط الإيراني بما في ذلك الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية من اكبر العوامل المساهمة في تراجع الأسعار. كما تأثرت الأسعار ايضا بموجة البيع التي سادت معظم أسواق الأسهم الرئيسية.

وعلى صعيد أسواق العقود الآجلة، خفضت صناديق التحوط رهانها على ارتفاع أسعار النفط، فيما يمثل الفارق ما بين توقع ارتفاع الأسعار («الشراء») وانخفاض الأسعار («البيع»)، للأسبوع السادس على التوالي، إلى 260.048 من العقود المستقبلية والخيارات، وفقا للبيانات الصادرة عن البورصة الدولية للعقود المستقبلية ICE، فيما يعد أدنى المستويات منذ يوليو 2017، الأمر الذي يشير إلى زيادة التوجه السلبي للنظرة المستقبلية لأسعار النفط لدى المستثمرين.

ويبدو أن الانخفاض الحاد في أسعار مزيج غرب تكساس المتوسط بأكثر من 19% وبلوغه أدنى مستوى له منذ شهر مارس، قد دفع الأوبك إلى النظر في خيار خفض الإنتاج في العام 2019، فيما يعد تحولاً كاملاً عن مسارها الحالي.

وبشكل ذلك وضعا بعيداً كل البعد عن وضع السوق في الفترة التي سبقت وصول أسعار النفط إلى ذروة ارتفاعها عند 86 دولار في أوائل أكتوبر. حيث أنهت تلك الزيادة اتجاها امتد على مدار شهرين ارتفعت خلاله الأسعار على خلفية مخاوف من نقص الإمدادات العالمية بسبب فرض العقوبات الأمريكية على إيران وانخفاض انتاج فنزويلا.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك شكوك حول قدرة السعودية والأوبك على الاستفادة من الطاقة الإنتاجية الفائضة لتعويض تلك الخسائر، كما يتضح من تباطؤ رفع إنتاج الأوبك وحلفائها بعد ان أشارت في أواخر يونيو إلى أنها ستضخ 1 مليون برميل اضافي يوميا على مدى الأشهر القادمة للحفاظ على استقرار امدادات السوق. وأدى تباطؤ وتيرة زيادة الامدادات بالإضافة إلى ارتفاع سعر مزيج برنت إلى ذروته إلى إثارة غضب الرئيس ترامب، مما دفعه إلى اتهام الأوبك بانها «تنهب باقي دول العالم».

بدء تطبيق العقوبات الإيرانية

في الخامس من نوفمبر الجاري تم تطبيق العقوبات الأمريكية على إيران بشكل كامل. وبالإجمال تم استهداف حوالي سبعمائة كيان إيراني، بما في ذلك الأفراد والمصارف والشركات، في قطاعي الطاقة والشحن بالإضافة إلى القطاع المالي.

ومن الآن فصاعداً، سيتم منع الدول والكيانات الأجنبية التي تشتري النفط الإيراني أو تتعامل مع البنك المركزي الايراني دون الحصول على إعفاء أمريكي من القيام بالأعمال التجارية باستخدام النظام المالي الأمريكي – وهي عقوبة أرغمت أكبر عملاء النفط الإيراني على التراجع عن صفقات الشراء ودفعت بعض الشركات مثل شركة توتال الفرنسية إلى الانسحاب من مشروع تطوير مشروع الغاز الطبيعي الذي يقدر بحوالي 4.8 مليار دولار. كما أعلنت جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك المعروفة اختصارا بنظام سويفت SWIFT، بانه سيتم وقف تعاملات العديد من البنوك الإيرانية مع المنصة.

إلا انه وعلى الرغم من ذلك، وفي خطوة مفاجئة عشية إعادة فرض العقوبات، أعلنت إدارة ترامب عن منح إعفاءات مؤقتة لثماني من أكبر عملاء إيران للنفط الخام بما في ذلك الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان – ولكن ليس الاتحاد الأوروبي ككيان واحد – لمنح تلك الدول وقت كاف لخفض وارداتها بالكامل، وهو هدف الإدارة المعلن. ويواصل الاتحاد الأوروبي من جانبه، التمسك بالأمل في أن تتحقق خططه الخاصة بإيجاد وسائل بديلة لمساعدة إيران على تجاوز النظام المالي الأمريكي ومواصلة التصدير إلى أوروبا وآسيا.

ويعكس تراجع الموقف الأمريكي تجاه إيران قلق إدارة ترامب بشأن ارتفاع أسعار النفط وتأثير ذلك على المستهلك الأمريكي قبل وبعد الانتخابات النصفية الأمريكية. إلا أن الأسواق اتخذت هذا الإجراء كإشارة إلى أن الخسارة المتوقعة للإنتاج الإيراني قد لا تكون شديدة لدرجة إحداث نقص في الاسواق.

ومن المؤكد أن صادرات النفط الإيراني تواصل تراجعها، حيث تشير أحدث البيانات إلى أن صادرات النفط الخام بلغت 1.6 مليون برميل يوميا في أكتوبر، متراجعا بواقع 926 الف برميل يوميا، او 37% مقابل مستوى ذروة صادرات البلاد البالغ 2.4 مليون برميل يوميا في أبريل، أي قبل شهر من إعلان الولايات المتحدة عن عزمها إعادة فرض العقوبات. وعلى الرغم من أن وتيرة التراجع خفت حدتها خلال الشهرين الماضيين – وربما يستمر هذا الوضع الآن بعد صدور بعض الإعفاءات – إلا أن التوقعات تشير إلى أن صادرات النفط الإيراني ستواصل تراجعها على الأرجح خلال الأشهر القليلة المقبلة إلى مستويات حقبة العقوبات السابقة لتتراوح ما بين 1-1.2 مليون برميل يوميا.

منظمة الأوبك تزيد الإنتاج

وبموازاة ذلك رفعت منظمة الأوبك إنتاجها مؤخرا لتعويض الخسائر الإيرانية والفنزويلية. وبلغ إنتاج المجموعة من النفط الخام 32.7 مليون برميل يوميا في سبتمبر، بزيادة قدرها 630 الف برميل يوميا مقارنة بمستويات شهر مايو. وإضافة إلى زيادة الإنتاج في روسيا بمقدار 390 الف برميل يوميا خلال نفس الفترة، فإن منظمة الأوبك وحلفائها ليسوا بعيدين عن وعودهم في أواخر يونيو برفع الإنتاج إلى 1 مليون برميل يومياً، من جانبها، قامت السعودية بزيادة الإنتاج في سبتمبر بواقع 500 الف برميل يوميا إلى 10.5 مليون برميل يوميا، فيما يقارب اعلى مستوياتها على الإطلاق البالغ 10.67 مليون برميل يوميا في نوفمبر 2016.

وأنتجت الكويت والإمارات حوالي 2.8 و 3.0 مليون برميل يوميا في سبتمبر على التوالي وفقا لمصادر الأوبك الثانوية، بما يرفع مستويات الزيادة التدريجية من مايو إلى 110 الف برميل يوميا و 140الف برميل يوميا. وعلق وزير الطاقة السعودي خالد الفالح مؤخرا بان الأوبك «تنتج بقدر ما تستطيع» حيث تتوقع السعودية انتاج 11 مليون برميل يوميا أو أكثر خلال الأشهر المقبلة. وتشير كافة المؤشرات إلى أن منتجي النفط ذوي القدرة الإنتاجية الاحتياطية – السعودية والعراق والكويت والإمارات بالإضافة إلى روسيا من خارج منظمة الأوبك – يعتزمون زيادة الإمدادات على المدى القصير. في حين أن تراجع الإنتاج الاحتياطي للسعودية والأوبك – الذي يقدر بحوالي 2% من الطلب العالمي، وبعد منخفضا وفقا للمعايير التاريخية – من شأنه أن يدق ناقوس الخطر في الأسواق، إلا انه على ما يبدو فان التركيز قد تحول إلى مخاطر زيادة المعروض النفطي في الأسواق.

المخاوف من زيادة الإمدادات آخذة في الارتفاع مع كسر إنتاج الخام الأمريكي مستوياته التاريخية وزيادةالمخزون

تم مؤخراً بث هذه المخاوف من قبل كلا من وزير الطاقة السعودي ورئيس منظمة الأوبك، ولمح كلاهما إلى زيادة الإنتاج بقيادة النفط الصخري في الولايات المتحدة وارتفاع مخزونات الخام الأمريكية وسط تباطؤ نمو الطلب العالمي.

وفي الولايات المتحدة، سجل إنتاج النفط الخام رقما قياسيا جديدا في الأونة الأخيرة، حيث بلغ 11.6 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 2 نوفمبر، وفقا للبيانات الأسبوعية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. حيث تجاوز إنتاج الولايات المتحدة للنفط الخام كل من روسيا والسعودية لتصبح بذلك أكبر منتج في العالم، حيث ارتفع إلى مستويات قياسية وبمقدار 1.8 مليون برميل يوميا أو 19% في العام 2018 حتى الآن. كما سجلت مخزونات الخام الأمريكية ارتفاعًا للأسبوع السابع على التوالي، لتصل إلى 431.8 مليون برميل.

تسجيل فائض فعلي في امدادات سوق النفط، مع ضعف نمو الطلب على النفط على خلفية تباطؤ الاقتصاد العالمي

ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، تجاوز العرض مستويات الطلب على النفط في كل ربع من العام الحالي، مع وجود زيادة ملحوظة في المخزون خلال الربعين الثاني والثالث من العام. ويبدو أن المخاوف من زيادة المعروض السعودي تستند إلى بعض الحقائق.

وعلاوة على ذلك، وباتباع مسار العرض الحالي، من غير المرجح أن يشهد الوضع أي تحسن في العام 2019. فتوقعات نمو الطلب على النفط لهذا العام تم يتم خفضها فحسب بواقع 130 الف برميل يوميا لتصل إلى 1.3 برميل يوميا، بل قامت وكالة الطاقة الدولية أيضا بتخفيض توقعاتها للعام 2019 بواقع 200 الف برميل يوميا إلى 1.4 برميل يوميا.

واستشهدت الوكالة بمزيج من ارتفاع أسعار النفط، وتعديل البيانات المتعلقة بالصين، وضعف نمو الاقتصاد العالمي، وفقا لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي.

وكان ارتفاع أسعار النفط إلى جانب انخفاض كبير في قيمة العملات في الأسواق الناشئة، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وتدفق رؤوس الأموال إلى أسواق آمنة، ضمن المخاطر التي عرضها صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر الماضي. ووفقا للتقرير، أدت تلك العوامل إلى زيادة التكلفة المحلية للمنتجات النفطية في العديد من الأسواق الناشئة. ففي الهند على سبيل المثال، والتي شهدت تراجع عملتها بنحو 15% هذا العام مقابل الدولار، اضطرت السلطات إلى خفض أسعار البنزين والديزل المحلية في أوائل أكتوبر لتخفيف حدة تأثير هذا الوضع على المواطنين. و حتى في الولايات المتحدة، بدأ ارتفاع الأسعار في محطات البنزين في التأثير على طلب المستهلكين. حيث تبلغ حصة البنزين من إجمالي الطلب الأمريكي على النفط 44%، إلا أنه وفقا للأرقام الأسبوعية لشهري أغسطس وسبتمبر، فإن الطلب على البنزين آخذ في التقلص.

ويخيم على التوقعات المستقبلية للسنة المقبلة، بالإضافة إلى تشديد السياسة النقدية الأمريكية، احتمال تزايد الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة والصين. ومن الطبيعي أن يتأثر الطلب على النفط في حالة زيادة التعريفات الجمركية بما يؤدي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. وقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصادي العالمي لعامي 2018 و 2019 بنسبة 0.2 نقطة مئوية إلى 3.7% بما يعكس جزئيا تلك المخاطر السلبية.

إلى أين تتجه أسعار النفط الان؟

يبدو أن ميزان المخاطر يميل نحو التراجع فيما يتعلق بأسعار النفط، حيث يبدو أن الأسواق تولي اهتماما أكبر لزيادة إنتاج الأوبك والنفط الخام الأمريكي، وارتفاع المخزونات وضعف التوقعات المستقبلية للنمو الاقتصادي أكثر من اهتمامها بنقص الامدادات النفطية من جراء العقوبات الإيرانية وتراجع الإنتاج الفنزويلي. وبلغت أسعار العقود الآجلة لتسليم مزيج خام برنت أقل من أسعار التسليم الفوري أو العقود الفورية. ويُشير هذه الحالة المعروفة باسم التحول في اتجاه الأسعار المستقبلية أو ما يطلق عليه مصطلح backwardation إلى توقع المتداولين تخمة الأسواق بإمدادات وفيرة.

وبطبيعة الحال إذا كانت منظمة الأوبك وحلفائها في طريقهم إلى عكس توجهاتهم في العام 2019 بأن يقوموا بتخفيض الإنتاج بدلا من زيادته، فمن الممكن أن يطرأ على المشهد تحولا جذريا. وبالإجمال، الأمر الوحيد المؤكد في هذا السوق قد يكون المزيد من التقلب.

■ تراجع الصادرات الإيرانية بواقع 37% منذ ابريل إلى 1.6 مليون برميل يومياً في أكتوبر

رسم بياني توضيحي لتطورات أسعار النفط الخام

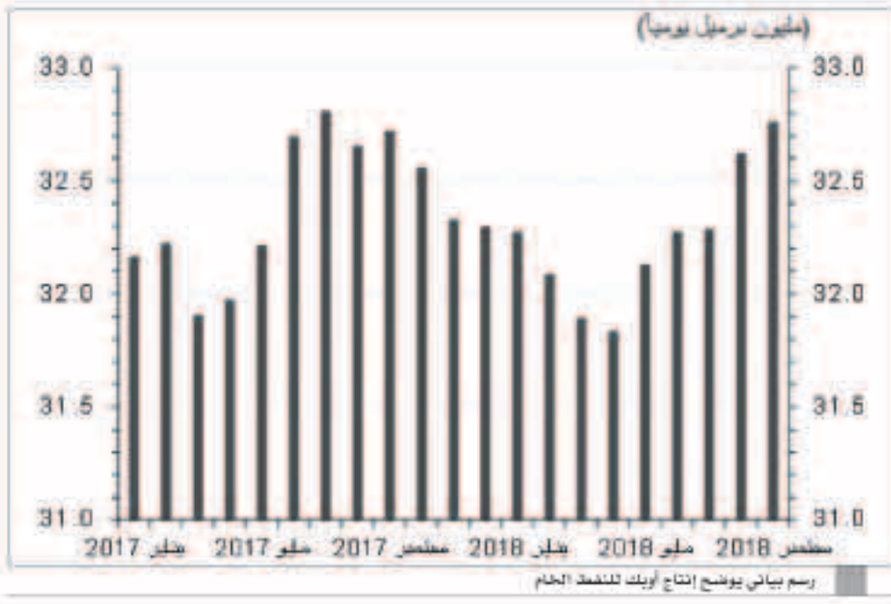

رسم بياني يوضح إنتاج أوبك للنفط الخام

■ انتاج خام النفط الأمريكي يسجل رقماً قياسياً جديداً ببلوغه 11.6 مليون برميل يومياً
■ وكالة الطاقة الدولية تخفض توقعات نمو الطلب على النفط للعام 2019 بنحو 1.4 مليون برميل يومياً

أرباح «وول مارت» تتجاوز التوقعات في الربع الثالث

ارت» خلال الربع الثالث من العام المالي 2019، لكنها تجاوزت توقعات المحللين، بينما فشلت الإيرادات في الوفاء بالتقديرات.

وكشفت نتائج أعمال الشركة الأمريكية العاملة في قطاع مبيعات التجزئة، أمس الخميس، أنها سجلت أرباحاً بقيمة 1.71 مليار دولار في الأشهر الثلاثة المنتهية في أكتوبر الماضي، مقابل أرباح 1.74 مليار دولار في الربع المقارن العام الماضي.

وبلغ نصيب سهم «وول مارت» من الأرباح باستثناء البنود والمواد غير المتكررة مستوى 1.08 دولار، مقابل تقديرات بـ1.01 دولار.

على الجانب الآخر، صعدت أرباح «وول مارت» التشغيلية عند مستوى 4.98 مليار دولار في الثلاثة أشهر المنتهية في أكتوبر الماضي، مقابل 4.76 مليار دولار في الفترة المماثلة من 2017.

وعلى مستوى إيرادات شركة التجزئة الأمريكية قبلغت مستوى 124.9 مليار دولار في الربع الثالث من العام المالي 2019، وهي أعلى من مستوى 123.17 مليار دولار في الربع المقارن العام الماضي.

وكانت توقعات المحللين أشارت إلى أن إيرادات «وول مارت» سترتفع عند مستوى 125.51 مليار دولار.

وتوقعت «وول مارت» أن يتراوح نصيب السهم من الأرباح في العام المالي 2019 بين 4.75 إلى 4.85 دولار، بزيادة عن التقديرات السابقة في منتصف أكتوبر الماضي.

شركة «وول مارت»

خسائر أوبر ترتفع 20 في المئة خلال الربع الثالث

شركة أوبر تحقق خسائر

ارتفعت خسائر شركة أوبر في الربع الثالث من العام الجاري على أساس فصلي، بينما سجلت زيادة في الإيرادات بنحو 38%.

وقالت الشركة الأمريكية العاملة في قطاع التكنولوجيا، إنها سجلت صافي خسائر خلال الثلاثة أشهر المنتهية في سبتمبر الماضي بقيمة 1.07 مليار دولار، بزيادة 20% مقارنة بالربع الثاني من العام الجاري.

أما فيما يتعلق بإيرادات شركة نقل الركاب خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر على أساس فصلي فزادت بنسبة 38% إلى 2.95 مليار دولار.

أما إجمالي الحجوزات فزادت بنحو 6% و34% على أساس فصلي وسنوي على الترتيب، عند مستوى 12.7 مليار دولار.

وبنهاية الربع الثالث من 2018 كان لدى أوبر وفرات نقدية بالشركة عند مستوى 6.55 مليار دولار.

وتعتبر هذه المرة الأولى التي تكشف فيها أوبر نتائج أعمالها بشكل رسمي، مع اقتراب عملية الطرح العام لأسهمها.

أرباح البنوك التشاركية بتركيا ترتفع 62 في المئة حتى نهاية سبتمبر

ذكرت وسائل اعلام محلية أمس الخميس ان الارباح الصافية للبنوك التشاركية في تركيا ارتفعت بنسبة 62 في المئة خلال الفترة من مطلع العام الحالي حتى نهاية سبتمبر الماضي مقارنة بالفترة ذاتها في 2017 لتبلغ 411 مليون دولار.

ونقلت وكالة (أناضول) التركية عن بيانات صادرة عن البنوك التشاركية ان خمسة مصارف تركية بلغت أصولها 35ر34 مليار دولار خلال الشهور التسعة الأولى من 2018 مسجلة ارتفاعا بنسبة 43ر3 في المئة.

واضافت ان الودائع لدى تلك البنوك بلغت 23ر2 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 42ر9 في المئة على أساس سنوي في حين ان القروض المقدمة من البنوك خلال تلك الفترة بلغت 26ر2 مليار دولار مسجلة ارتفاعا بنسبة 32ر3 في المئة.

واشارت الى ان بنك (كويت ترك) حقق اعلى نسبة في صافي الارباح بنهاية سبتمبر الماضي اذ بلغت 145ر47 مليون دولار تلاه (البركة) بقيمة 81 مليون دولار ثم (تركيا فاينانس) بقيمة 68ر76 مليون دولار ثم (زراعت) بقيمة 52ر7 مليون دولار و(وقف) بقيمة 48ر6 مليون دولار.

ويبلغ عدد أفرع البنوك الخمسة في داخل تركيا وخارجها نحو الف فرع يعمل بها حوالي 14600 موظف. ويمتلك بيت التمويل الكويتي نسبة 62ر24 في المئة من أسهم بنك (كويت ترك) الذي يعمل فيه 5560 موظفا في 395 فرعا في جميع أنحاء تركيا.